

حزب الاستقلال



رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين

"أية منظومة ضريبية لمواكبة التنمية الشاملة على الصعيدين الاجتماعي والمجالي"

مساهمة في المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات

في البداية، لا بد ان نحیی هذه السببة الحميدة التي سنتها مديرية الضرائب ومعها وزارة المالية بتنظيم هذا الحوار الوطني المفتوح حول الجبايات المغربية، وحول الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بها.

تنعقد المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، المزمع تنظيمها يومي 3 و4 ماي 2019 بالرباط، تحت شعار "العدالة الجبائية". ويأتي تنظيم هذه المناظرة في سياق دولي مُعَوْلَم يتسم بعودة النزعة التجارية الحمائية وبتشديد في قواعد الامتثال الضريبي.

أما على المستوى الوطني، فإن المناظرة تنعقد في سياق يتَّسم بتباطؤ النمو، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد حدة التفاوتات الاجتماعية والمجالية، بالإضافة إلى التنامي المتزايد لانتظارات المواطنين والمواطنین وتَغْيِير أشكال وفضاءات التعبير عن تلك الانتظارات.

لذلك، ينبغي أن تندرج هذه المناظرة الوطنية حول الجبايات في إطار الفلسفة والرؤية والاختيارات الكبرى التي نحددها للنموذج التنموي الجديد للمغرب، لا سيما في ما يتعلق بتعزيز الإدماج وتحقيق الاستدامة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وتوسيع قاعدة الطبقة المتوسطة، وتشجيع المبادرة الخاصة، وإحداث المقاولات الصغرى والمتوسطة و الناشئة، وتحسين التنافسية وتحفيز وجلب الاستثمارات المؤلدة لفرص الشغل المنتج والمستدام.

كما ينبغي أن تأخذ المناظرة بعين الاعتبار الإصلاحات التي تم القيام بها أو تلك الجاري إعدادها، في ما يتصل بميثاق الاستثمارات، والجهوية الموسعة، والتدبير اللامركز للخدمات العمومية، والإطار التنظيمي الجديد للمراكز الجهوية للاستثمار.

اعتباراً لكون السياسة المالية للدولة (والتي تعد الجبايات جزءاً مهماً منها) تشكل إحدى الرافعات الأساسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، نقترح ان يتم توسيع المناظرات الوطنية المقبلة لتشمل موضوع المالية العمومية برمتها و بمجموع مكوناتها.

إن أي عملية تفكير تُنصَّب على إصلاح الإطار الجبائي، ينبغي أن تروم توسيع الوعاء الضريبي وتقليص أسعار الضريبة، وذلك في إطار منظومة جبائية يجب أن يرى فيها المُلزمون منظومة مشروعة ومُنصفة. وهي منظومة يتعيَّن أن تكون قادرة على تحفيز الاقتصاد، وأن تتميز بالشفافية والبساطة والوضوح والفعالية والاستقرار على المدى المتوسط، وأن تقوم على التضامن والعدالة، و أن لا تترك مجالاً لأي شكل من أشكال الشطط.

وإذ تُعرب رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين عن رفضها لأي نوع من الانتهازية الضريبية والإملاءات الفنية التي تفرضها القوى الاقتصادية والتي قد تهدد سيادتنا الجبائية وتُعرِّض اقتصادنا بالتراجع، فإنها تدافع عن المبادئ الكبرى التالية في المجال الجبائي ألا وهي : البساطة، التضامن، الاستقرار والنجاعة.

1- إطار جبائي مُبسَّط ومتسم بالشفافية وسهولة الولوج

أمام الضغط الذي تشهده المالية العمومية، يجد المُشرِّع نفسه مضطراً إلى إجراء تعديلات متتالية على الإطار القانوني المنظم للجبائيات، وإلى مضاعفة الاستثناءات الضريبية.

إن تبسيط الإطار الجبائي يجب أن يشمل أيضاً تقليص الأسعار المطبقة على مستوى كل فئة من فئات الضرائب المباشرة وغير المباشرة، لا سيما الجبائيات المحلية :

ومن أجل إرساء حكامه جبائية أفضل، يجب استثمار التطور التكنولوجي والدينامية الحالية في مجال الرقمنة، من أجل ديمقراطية الولوج إلى المعلومات الجبائية واعتماد إطار قانوني يُنظِّم التوقيع الإلكتروني.

وفي نفس السياق، ينبغي وضع إطار مُركِّز ومُبسَّط (غير قائم على التشكيك في نية المُلزم) خاص بالإقرار السنوي بالمداهيل، بجميع أصنافها، على أن تواكب هذا الإطار تدابير للتواصل والشرح تستهدف جمهور المُلزمين بأداء الضريبة.

2- إطار جبائي قائم على التضامن وإعادة توزيع المداهيل

ينبغي إرساء نظام جبائي يُمكن من تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية، لا سيما من خلال العمل على توفير موارد خاصة للمجالات الترابية الأكثر حاجة، وعبر تمويل جزء من آليات الحماية الاجتماعية، وتقليص النفقات التي يتحملها المواطنون ذوو الدخل المحدود. وفي هذا السياق ، نوصي بما يلي :

- إعادة توزيع جزء من المداهيل الضريبية، המתأتية من أرباح المشاريع الكبرى، من أجل تقليص المساهمات الاجتماعية المقطعة من المداهيل المنخفضة، مع العمل في الوقت ذاته على تقليص الاقتطاعات المطبقة على الأجور والتي تقوض القدرة التنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة وتشكل عائقاً أمام إحداث مناصب الشغل، وتحول دون توظيف ذوي المؤهلات العالية، حيث صار اللجوء لخدمات هذه الفئة مكلفاً للغاية بالنسبة لتلك المقاولات؛
- الأتاوى الواجب أداؤها عن الأنشطة المقننة والمحمية بأذن محددة أو "تراخيص". يمكن أن تحل هذه الأتاوى، التي يتم احتسابها على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، محل فروق أسعار

الضريبة على الشركات الجاري بها العمل. كما يمكن استعمالها في تمويل التضامن مع المجالات الترابية؛

- **التضامن مع المجالات الترابية** التي تعوزها الموارد اللازمة لتمويل مشاريعها التنموية.
- تضامن بين الأجيال، من خلال توفير موارد تسمح بتخفيف الدين العمومي، وحماية البيئة، والمحافظة على الموارد البيئية وإعادة إحيائها، إلخ. ويمكن تمويل هذا التضامن من خلال موارد تتألف من المصادر التالية :

- الرسوم البيئية
- الرسوم عن استعمال الموارد الطبيعية (المقالع، المناجم، المياه، الموارد الغابوية، المصائد، القنص، ...)

وينبغي أن تذهب عائدات بعض هذه الموارد، كلاً أو بعضاً، حسب طبيعتها، إلى الجماعات الترابية (الجماعات و/أو الجهات)

3- نظام جبائي مستقر

يعد عدم الاستقرار أحد الانتقادات الرئيسية التي تُوجَّه لنظامنا الجبائي. ففي كل سنة تقريباً، تتغير أنظمة فرض الضريبة وطريقة احتسابها وآليات معالجتها، مما يحول دون توفر الفاعلين الاقتصاديين على رؤية واضحة في هذا المضمار. وهو وضع يضرُّ بمجالي الاستثمار والتشغيل.

لذلك، ينبغي أن يُحدّد القانون-الإطار المنشود، المبادئ الجبائية الرئيسية للسنوات العشر المقبلة، مع ضمان استقرار الأسعار الضريبية وطرق احتساب الضرائب والأساس المعتمد لفرضها على مدى 5 سنوات، والانكباب بشكل خاص على ضمان الاتقائية والانسجام بين النظام الجبائي الوطني والمحلي.

4- نظام جبائي ناجع، في خدمة التشغيل

لقد بات من الضروري أن يجمع أي إصلاح جبائي بين تدابير خفض أسعار الضرائب والرسوم وتوسيع الوعاء الضريبي. إذ يجب أن يسمح هذا الإصلاح بتحقيق مردودية أفضل للمنظومة الجبائية، مع تشجيع خلق فرص الشغل والنهوض بالنمو.

يجب أن يندرج اعتماد الاستثناءات والتحفيزات الضريبية، في إطار تحقيق أهداف سياسة اقتصادية محدّدة، ترمي إلى تأطير وتوجيه النشاط الاقتصادي والاستثمارات الخاصة المُولّدة لفرص الشغل والثروة، وكذا توجيه تلك التحفيزات لفائدة قطاعات أو مناطق أو مشاريع معينة. وينبغي الحرص على ضمان حكمة جيدة لهذا المجال سواء على مستوى التدبير الإداري أو التطبيق السليم للقواعد الجبائية. إذ لا ينبغي أن يشعر أي مُلزم أنه يؤدي الضريبة بدلا عن الآخرين.

وفي ما يلي بعض التدابير الممكن اتخاذها في هذا الباب :

- عدم فرض الضريبة على آلية الإنتاج، وذلك من أجل تشجيع الاستثمار المنتج؛
- تطبيق ضريبة زائدة على المداخل المتأتية من مصادر الربح

- إلغاء الرسوم ذات المردودية الضعيفة، من أجل تحرير طاقات الملزّمين وتخفيف العبء على الإدارة الضريبية؛
- العمل، على المستوى التجاري والجبائي، على حماية الأنشطة الإنتاجية الوطنية، مع احترام القواعد والالتزامات الدولية لبلادنا؛
- النظر في سبل تطبيق الضريبة على أنشطة التجارة الإلكترونية وعلى أنشطة الشركات العملاقة العاملة في المجال الرقمي، والتي تعرف باسم "GAFA" (وهي الأحرف الأولى لكل من غوغل "Google" و آبل "Apple" و فايسبوك "Facebook" و أمازون "Amazon")
- في ما يتعلق بالنفقات الجبائية، ينبغي العمل على التحديد الجيد لنطاق تطبيقها والحد من مدة إعمالها، بالإضافة إلى تقييم أثرها سواء قبل أو أثناء أو بعد تطبيقها.

تشكل المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات مناسبة للشروع في بعض القطاعات التي تحمل في طياتها رؤيةً جديدةً للتنمية الاقتصادية، ونمطاً للحكامة يرتكز على الشفافية والاستقرار والاستباق والبرمجة القبلية والتتبع والتقييم والمحاسبة.

لذلك، أضحى من الضروري القيام بمراجعة شاملة للنظام الجبائي المُعتمَد حالياً، بما يُمكن من التمييز بين الضرائب والرسوم التي يجب أن تدخل حصرياً ضمن الجبايات المحلية (الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية) أو الجبايات الجهوية (الضريبة على الأرباح العقارية، الرسم المهني) أو الجبايات الوطنية؛ وبين الرسوم والضرائب التي يمكن أن تندرج ضمن الجبايات الوطنية والجهوية في الآن ذاته (مثل الضريبة على القيمة المضافة).

وأخذاً بعين الاعتبار المحاور التي اعتمدها اللجنة العلمية للمناظرة الوطنية حول الجبايات في مذكرتها التأسيسية، نقترح رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين تركيز مساهمتها على المحاور الأربعة التالية:

1. الامتثال الضريبي، الإنصاف وشفافية النظام الضريبي؛

تقوم الحكامة الجبائية الجيدة والامتثال الضريبي على جملة من المبادئ الأساسية والشروط القبلية : ألا وهي النهوض بحس المواطن في صفوف المغاربة، بما في ذلك البعد الروحي للواجب الجبائي؛ وإعادة بناء ثقنتهم في المؤسسات العمومية (الحكومة والإدارات والجماعات المحلية)؛ ضمان سيادة القانون وتطبيقه على جميع المغاربة دون استثناء؛ ضمان تقديم خدمات عمومية قائمة على مبادئ الإنصاف والنجاعة والفعالية والمرونة، مكافحة الفساد واقتصاد الربيع والامتيازات غير المبرّرة.

تعاني أنشطة القطاع المنظم من منافسة غير شريفة من لدن أنشطة القطاع غير المنظم، لا سيما على مستوى السوق الوطنية، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة. وتؤدي التباينات في هوامش الربح المحققة من لدن هذين النوعين من الأنشطة إلى الإضرار البالغ بالاستثمارات المُهيكلّة والمقاولات المواطنّة.

ومن أجل ضمان انخراط وامتثال أفضل في النظام الضريبي، نقترح التدابير التالية :

- مراعاة قدرات الفاعلين الاقتصاديين على المساهمة في المجهود الضريبي وإرساء منطوق للتدرج الضريبي؛
- تعزيز الشفافية من خلال الحرص على التواصل المنتظم بشأن أوجه إنفاق المداخل الضريبية، لا سيما بالنسبة للنفقات التي تؤثر بشكل مباشر على الملزمين؛
- إحداث مرصد وطني للجبايات، يعهد إليه بتتبع أعمال الاستراتيجية الوطنية في المجال الجبائي وتقييم السياسات الجبائية ومدى مطابقتها للأهداف المرسومة الرامية إلى تحقيق التوازن في المالية العمومية، والنجاعة الاقتصادية والعدالة الجبائية؛
- حماية الملزمين من السلطة التقديرية للإدارة الضريبية في تأويل القوانين، وذلك من خلال إحداث مديرية للتشريع الجبائي، مستقلة عن الإدارة العامة للضرائب، تناط بها مسؤولية تأويل التوجه الضريبي؛
- الحرص على احترام الدولة لالتزاماتها تجاه الملزمين، لا سيما فيما يتعلق بأجال الأداء، وإرجاع واسترداد الضرائب، أو في ما يتصل بالرد على الشكاوى؛
- تحديد القطاع غير المنظم ذو الطابع "المعاشي" والذي يلعب دور أداة للاستقرار الاجتماعي، واقتراح مخطط لإدماجه في القطاع المنظم في بحر 5 سنوات، مع مواكبة هذا المخطط بالتكوين وضمان الولوج للتغطية الصحية والتقاعد ومصادر التمويل؛
- تعزيز آليات الجزاءات المطبقة في حق الفاعلين الاقتصاديين الذين لا يضطلعون بالالتزاماتهم ولا يؤدون الضرائب المستحقة عليهم. ولا حاجة للتذكير بأن هذه الجزاءات الجبائية يجب أن تكون معللة ومالية فقط.

2- تحسين القدرة الشرائية وتعزيز الطبقة المتوسطة

إن نظامنا الجبائي يُؤدِّد عبئاً ضريبياً "موزعاً بشكل لا يبعث عن الارتياح"، وذلك بسبب تركيز بعض الضرائب على فئة من الفاعلين الاقتصاديين (2 في المائة من المقاولات تساهم بـ 80 في المائة من العائدات الضريبية المتأتية من الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة). وبالموازاة مع ذلك، لا يزال عدد كبير من الملزمين (أشخاص ذاتيون أو اعتباريون) خارج الدورة الاقتصادية "الخاضعة للضريبة".

تشكل الضرائب غير المباشرة جزءاً مهماً للغاية من إجمالي المداخل الضريبية. غير أن الطبيعة العشوائية للضريبة غير المباشرة وتأثيرها على الأسر ذات الدخل المحدود، تُسائل مدى عدالة النظام المعتمد حالياً.

- هكذا، نجد أن الضريبة على القيمة المضافة، التي تشمل المنتجات الأساسية، تتنقل كاهل الملزمين من ذوي الدخل المحدود أكثر من ذوي الدخل المرتفع. لذلك، نوصي بتخصيص حصة من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على السلع والخدمات الممتازة جداً (لوكس) من أجل تمويل برامج التضامن، كطريقة لإعادة التوزيع العادل للمداخل الضريبية، وآلية لتخفيف العبء الضريبي "غير المباشر".

ويؤدي عدم حياد الضريبة على القيمة المضافة إلى تنامي القطاع غير المنظم، ويدفع بالملزمين "المترددتين" المشتغلين في القطاع المنظم نحو الممارسات غير النظامية (الفوترة المنقوصة...)، بل إنه يؤثر سلباً على مردودية هذه الضريبة. لذلك يتعين إصلاحها من خلال العمل على:

- تبسيط بنية أسعار هذه الضريبة؛
- تعميم تطبيقها؛
- تعميم الحق في الاستفادة من الخصم؛
- تقييم الاستثناءات الضريبية المعتمدة؛
- توحيد نمط التحصيل (نظام الاستخلاص أو نظام الاقتطاع)؛
- تعميم إرجاع الضريبة على القيمة المضافة في الآجال المحددة.

- إن وُحِدَ نظام الضريبة على الدخل، تتأثر سلبيًا بوجود جملة من الاستثناءات التي تسمح بتطبيق أسعار ضريبية وفق منطق تناسبي. حيث إن النظام المعمول به حالياً، والذي يوصف بكونه "نظام مزدوج"، لا يُخضع جميع فئات الدخل للضريبة بطريقة متساوية لنفس الضريبة، وذلك بالنظر لوجود جدول تدريجي (يشمل الدخل المتأتي من الشغل وأرباح المقاولات) وجدول تناسبي (يُطبَّق على الدخل المتأتي من رأس المال). وينجم عن هذا الإطار عدد من الاختلالات والتحويلات بين مختلف آليات الادخار. وفي هذا الصدد، نوصي في مجال الضريبة على الدخل بما يلي:

- توحيد نسب الضريبة على مجموع فئات الدخل، مع اعتماد تضريب تدريجي؛
- مراجعة وتوسيع شرائح الجدول التدريجي المعتمد حالياً في تحديد الضريبة على الدخل، والعمل كل ثلاث سنوات، على موازنة هذه الشرائح مع معدلات التضخم، لضمان مواكبة الواقع الاقتصادي؛
- زيادة القدرة الشرائية و توسيع الطبقة المتوسطة، عبر الرفع من سقف الشريحة الأولى للدخل إلى 36.000 درهم على الأقل، ورفع دخل الشرائح المتوسطة، ورفع سقف شريحة الدخل العليا؛
- اعتماد خصوم ذات طابع اجتماعي لتغطية النفقات التي تتحملها بعض الأسر، خاصة الخصوم عن تكاليف الدراسة؛ ومن شأن إرساء خصوم عن تكاليف التعليم والتكوين والتكوين المستمر، سواء لفائدة أطفال الملزم أو لفائدته شخصياً، أن يحفز التعليم وينهض بتعيين المعارف، وبالتالي سيشكل عنصراً من عناصر الارتقاء الاجتماعي؛
- إرساء نظام جبائي ملائم للأنشطة ذات الطابع غير التجاري (الأطباء، الصيادلة، المحامون، المهندسون المعماريون، الموثقون....)، مع العمل على تمكينهم من الاستفادة من خصم عن التكاليف الناتجة عن :
 - التغطية الصحية لفائدتهم وفائدة زوجاتهم/هن وأطفالهم/هن؛
 - مساهمتهم في صناديق التقاعد.
- عدم إخضاع الوظائف التي يزاولها أشخاص في وضعية إعاقة لأي اقتطاع ضريبي؛
- وضع تحفيزات ضريبية لفائدة الجمعيات، لاسيما تلك التي لها صبغة اجتماعية وغير معترف لها بصفة المنفعة العامة ؛
- تحويل إمكانية تقديم إقرار برسم الضريبة على الدخل عن الأسرة. وفي هذا الصدد، يمكن جعل تقديم إقرار فردي أو عن الأسرة مسألة اختيارية في يد الملزم رب الأسرة (والذي يمكنه أن يغير طريقة الإقرار إذا تغير وضعه العائلي). وتتألف الأسرة من رب الأسرة وزوجته وأصوله وفروعه الذين يعيشون تحت سقف واحد. ووفق هذا المنظور، ستشكل الأسرة الوحدة المستهدفة حصراً بالمساعدات العمومية، (حال استحقاقها).

3- النهوض بالاستثمارات المنتجة للقيمة والتي تُمكن من إحداث فرص الشغل و/أو المحافظة على المناصب الموجودة والمهددة بالضياع.

يسعى المغرب إلى تطوير قدراته الوطنية في مجال الادخار والاستثمار، وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنتجة للقيمة والمحدثة لفرص الشغل، كما يهدف إلى تعزيز وتثمين موقعه كحلقة وصل اقتصادية لا غنى عنها بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا.

من جهة أخرى، يجب على الاقتصاد المغربي المحافظة على قطاعاته الاقتصادية التاريخية وتحديثها (الصناعة الغذائية، وصناعة الملابس، والسياحة، والصناعة التقليدية، إلخ...)، كما يتعين عليه العمل على تكثيف وتنويع إنتاجه ليشمل المنتجات والخدمات ذات الموقع المتميز في سلاسل القيمة العالمية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تستفيد المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تنفذ مشاريع استثمارية ذات قيمة مالية صغيرة أو متوسطة، والتي غالباً ما تُشغّل أعداداً مهمة من اليد العاملة، من نفس الاهتمام على الأقل ومن امتيازات ضريبية واجتماعية أكبر، مقارنة بالمشاريع الرأسمالية الكبرى، والتي غالباً ما تُؤدّد مناصب شغلٍ أقل.

ويجب إيلاء الاهتمام، في الآن ذاته، لإرساء تحفيزات ضريبية واجتماعية من أجل دعم إحداث المقاولات الناشئة، ولمساعدة وإعادة هيكلة المقاولات التي تواجه صعوبات والمهددة بالإفلاس. وفي هذا الصدد نقترح التدابير التالية:

- تَبَيَّنَ الاتجاه السائد حالياً لدى غالبية الدول والمتمثل في خفض السعر المطبق على الضريبة على الشركات، والسعي نحو إرساء سعر لا يتجاوز 25 في المائة.
- العمل وفق منطق للتضامن (المجالي والاجتماعي)، على تطبيق مساهمة تُفرض عن الأنشطة المحمية سواء بموجب إجازات، أو أدون أو تراخيص أو باحتكار الدولة. ذلك أن الأرباح التي تجنيها المقاولات المعنية تتضمن جزءاً متأثراً من الامتيازات الناتجة عن الاحتكار أو التراخيص؛
- سن إعفاء من الضريبة على الشركات لمدة لا تقل عن 10 سنوات لفائدة المقاولات العاملة في مناطق نائية، على أن يتم تحديد هذه المناطق بموجب نص تنظيمي.
- ضمان استفادة منقذو المقاولات المهددة بالإفلاس من نفس الامتيازات المخولة عند إحداث مقاولات جديدة. وينبغي أن تستفيد من هذه الامتيازات المقاولات التي تواجه صعوبات والتي يتعهد مشتريها بتنفيذ خطة لإعادة الهيكلة تُمكن من المحافظة على مناصب الشغل الموجودة وتضع مخططاً لتطوير المقاولات المعنية.
- منح تحفيزات ضريبية لتطوير الاقتصاد المعرفي وتحفيز أعمال البحث والتنمية التي تباشرها المقاولات.

4- ملاءمة النظام الجبائي مع خصوصيات الجهات والمجالات الترايبية وأهداف تميمتها

ينبغي أن يشكل تنفيذ الجهوية المتقدمة مناسبة لضمان توزيع عقلائي ومتكامل للاختصاصات والصلاحيات الجبائية بين المستويات المركزية والجهوية والمحلية. ومن شأن ذلك أن يسمح بتحقيق اضطلاع حقيقي للهيئات المنتخبة بمسؤولياتها ومن إرساء تنافسية اقتصادية واجتماعية بين الجهات.

تعاني الجبايات المحلية من عدة اختلالات وتتسم بضعف مردوديتها، إذ لا تتجاوز عائداتها 1 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

ونقترح في هذا الصدد إرساء نظام جبائي مبسّط، يركز على تحصيل الضريبة على الممتلكات العقارية والمعاملات العقارية (الأصول العقارية بالمعنى القانوني للمصطلح) لصالح المجالات الترابية، وعلى جزء من الضرائب المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الذي يتم خلقه داخل الجهات لصالح هذه الأخيرة. ولتحقيق انسجام أفضل مع النظام الجبائي الوطني، من الضروري توحيد أسس التضييب سواء على المستوى الوطني أو الجهوي.

كما نوصي بما يلي :

إنشاء "مناطق ذات نظام جبائي مُخَفَّف" (وهي المناطق ذات الأولوية في جهود الإدماج) المتواجدة في الجهات والأقاليم الأقل جاذبية للاستثمار. ويمكن إعفاء هذه المناطق بشكل كلي، أو إخضاعها لضريبة رمزية، بالنسبة للضرائب ذات البعد الوطني، وذلك لمدة 15 سنة، على أن يتم الإبقاء على الجبايات المحلية من أجل المساهمة في تمويل جهود التنمية المحلية.

العمل، على أساس برنامج تعاقدي (عقد برنامج) بين الدولة والجهة أو اتفاقيات جبائية تبرم مع بعض الجهات، على سن إعفاء ضريبي، تام أو يهيم جزءاً كبيراً من الضريبة المستحقة، خلال نفس المدة المقترحة أعلاه، لفائدة بعض الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في خلق الثروة وفي رفع جاذبية الجهات المعنية وتحسين إطار العيش بها. ويمكن أن يشمل هذا الإعفاء أنشطة تهمين الموارد المحلية، وكذا مشاريع القطاع الخاص في مجالي التعليم والصحة لجعلها أكثر جاذبية للكفاءات

ومن شأن الاستغلال الأمثل لموارد الجهات بما يعود بالنفع أولاً على الساكنة المحلية (بشكل يدمج تدبير وتوزيع الموارد الطبيعية وفقاً لقواعد الاستدامة والإنصاف)، أن يواكب جهود إرساء المزيد من العدالة المجالية.

خاتمة

بالإضافة إلى المبادئ والتوجهات الكبرى والتوصيات والتدابير المقترحة، تأمل رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين أن تتخذ المناظرة الوطنية حول الجبايات بعداً أوسع يشمل المالية العمومية، على الصعيدين الوطني والجهوي. كما تأمل أن يشكل هذا الملتقى فرصة لتمكين المجالات الترابية من الاستفادة من الموارد التي يتم خلقها مباشرة فوق ترابها ومن الاضطلاع بتدبير تلك الموارد. وتطمح الرابطة أن تتم مقاربة المنظومة الجبائية في ضوء الاستراتيجيات الوطنية الكبرى، لا سيما فيما يتعلق بإعداد التراب، والاختيارات القطاعية، والتنمية البشرية المستدامة، وأن تجعل خلق فرص الشغل على رأس أولويتها.